THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيان

المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية

السفير د. بشّار الجعفري

أمام

مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار لعام ٢٠١٥

النقاش العام

نيويورك ٢٩ نيسان ٢٠١٥

الرجاء متابعة النص عند الالقاء

السيدة الرئيس،

أود بداية أن أتقدم باسمي وباسم حكومة الجمهورية العربية السورية، وباسم الشعب السوري، بأحر التعازي لحكومة وشعب جمهورية النيبال الصديقة على المصاب الأليم الذي نتج إثر الزلزال الذي ضرب البلاد.

من جانب أخر، أود أن أتقدم لكم ولبلدكم الشقيق، الجزائر، بالتهنئة لانتخابكم رئيساً لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار للعام ٢٠١٥، وأؤكد لكم دعم بلادي، سوريا، وتعاونها لكل ما من شأنه إنجاح هذه الدورة الهامة، كما ينضم وفد بلادي إلى البيان الذي ألقاه السيد وزير خارجية إيران الموقر باسم حركة عدم الانحياز. وأتوجه بالتهنئة لدولة فلسطين على انضمامها لمعاهدة عدم الانتشار كدولة عضو.

السيدة الرئيس،

لقد دخلت معاهدة منع الانتشار حيز النفاذ عام ١٩٧٠، أي قبل ٤٥ عاماً، وحتى الآن لا تزال المخاوف من إمكانية وقوع تهديد نووي ماثلةً أمام أعيننا. هذا الواقع يقر بأن عالمية المعاهدة التي تسعى لتخليص العالم من رعب السلاح النووي لم تتحقق حتى الآن. انطلاقاً من هذه النقطة تبرز أهمية معاهدة عدم الانتشار لناحية أنها اللبنة الأساسية في نظام الأمن العالمي الجماعي، وتبرز كذلك أهمية الأعمدة الثلاثة للمعاهدة المتمثلة بمنع الانتشار ونزع السلاح النووي والحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، لناحية أنها تمثل المبادئ الأساسية التي لا يمكن ولا يسمح لأحد أن يحيد عنها، هذا إضافة إلى المبدأ الرابع الهام الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر مراجعة المعاهدة العام 2010، والمتمثل في إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

السيدة الرئيس،

أود أن أشير إلى مجموعة من النقاط:

أولاً-كانت سوريا من أوائل الدول في منطقة الشرق الأوسط التي وقّعت على معاهدة منع الانتشار في العام ١٩٦٨ انطلاقاً من قناعتها أن امتلاك أي دولة في المنطقة لهذا السلاح المدمر يشكل تهديداً للسلم والأمن الاقليميين والدوليين على السواء، وابتزازاً لأمان المنطقة وشعوبها. كما كانت سوريا سباقة في الدعوة لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى، حيث قدمت أثناء عضويتها في مجلس الأمن مشروع قرار أمام مجلس الأمن، بتاريخ ٢٩ كانون الأول ٢٠٠٣، لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من تلك الأسلحة، إلا أن مبادرتها تلك لقيت معارضة من قبل دولة نافذة في المجلس بهدف إجهاضها، وذلك في محاولة من تلك الدولة لحماية اسرائيل في تنصلها من التزاماتها الدولية في هذا الخصوص. كما أن انضمام سوريا لمعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية العام 2013 يجب النظر إليه كخطوة أولى أساسية لإنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط.

ثانياً- نؤكد على ما صدر عن مؤتمر مراجعة المعاهدة لعام ٢٠١٠ بخصوص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط استناداً إلى قرار مؤتمر المراجعة لعام ١٩٩٥، مما يحتم إلزام إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير حائز على الأسلحة النووية، أسوة بجميع دول المنطقة، وإخضاع جميع منشآتها النووية وجميع نشاطاتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ لعام ١٩٨١، ولقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية رقم ١٧ لعام ٢٠٠٩، إضافة إلى القرارات الأخرى ذات الصلة، وذلك حفاظاً على الأمن والسلم الدوليين. إن المثير للدهشة والاستغراب، في هذا الصدد، هو تحدي اسرائيل لجميع قرارات الشرعية الدولية من خلال المتابعة في تطوير ترسانتها النووية بدعم من بعض الدول الأعضاء الحائزة على السلاح النووي، وبعضها من الدول المودعة للمعاهدة. ولا بد هنا من التأكيد على أن قيام بعض الدول النووية بتزويد إسرائيل بالتكنولوجيا النووية المتطورة على مدى عقود من الزمن، واستمرار هذه الدول في حماية الاستثناء النووي الإسرائيلي يشكل انتهاكاً فاضحاً لالتزامات تلك الدول بموجب أحكام المادة الأولى من المعاهدة، وبالتالي فإن المشكلة تصبح مضاعفة من حيث تورط دول نووية في البرنامج النووي العسكري الإسرائيلي.

ثالثاً-جميعنا يعرف أن اسرائيل ليست طرفاً في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، حيث بدأ برنامجها النووي في بداية الخمسينيات من القرن الماضي في مركز النقب للأبحاث النووية بالقرب من مدينة ديمونة. وفي أوائل الستينات من القرن الماضي، قامت فرنسا بتزويد اسرائيل بمفاعل لإنتاج اليورانيوم، كما زودتها أيضاً بدفعة من الصواريخ متوسطة المدى لتركيب رؤوس نووية عليها. منذ ذلك الحين واسرائيل تتبع ما تسميه سياسة "الغموض النووي" بناء على توافق إسرائيلي-أميركي يعود إلى ستينيات القرن الماضي. إلا أنه وبناءً على تقديرات قدرة انتاج اليورانيوم في مفاعل ديمونة، فإن اسرائيل قد قامت بإنتاج ما يزيد عن ٨٤٠ كيلوغرام من اليورانيوم المستخدم لأغراض عسكرية، أي ما يكفي لصنع ما يزيد عن ٢٠٠ رأس نووي. كل هذه المعلومات المتاحة للجميع حول برنامج اسرائيل النووي لم تكن كافية للدول التي تدعي حرصها على عالمية معاهدة منع الانتشار أن تطالب اسرائيل بالتخلي عن هذا البرنامج الذي يهدد أمن منطقتنا وأمن العالم برمته، ويجب هنا على كل الدول الأعضاء التي تتستر على "غموض" اسرائيل النووي أن تدرك أن هذا التستر لم يعد يجدي نفعاً.

رابعاً- كانت معظم دول العالم تتطلع إلى تنفيذ قرار مؤتمر المراجعة لعام 2010 القاضي بعقد المؤتمر الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط نهاية عام ٢٠١٢ في هلسنكي- فنلندا، إلا أن إعلان إسرائيل المبكر في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال شهر أيلول ٢٠١٢ عدم المشاركة في المؤتمر المذكور أدى إلى إفشاله وإلى تفريغ كل الجهد الدولي المبذول في مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار في العام ٢٠١٠ من محتواه وذلك في ظل أجواء غير مبررة من عدم المساءلة لهذا السلوك الإسرائيلي. وهنا نؤكد أنه إذا كان لمؤتمرنا هذا أي مصداقية، فإنه يتحتم التوصل لتحديد تاريخ لعقد مؤتمر الشرق الأوسط خلال عام ٢٠١٥.

خامساً-يجب أن يتم التعامل مع حق الدول الأطراف في المعاهدة في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية كحق غير قابل للتصرف، وكما تنص المعاهدة، وبموجب أحكام المادة الرابعة منها، فإنه يجب تسهيل الاستخدام السلمي وعدم تقييده. وهنا تجدر الإشارة إلى أن حديث البعض عن ضرورة تقييد ممارسة هذا الحق الأصيل يطرح تساؤلاً جوهرياً حول لجوء هذا البعض للبحث في تقييد حق أصيل يشكل أحد أركان المعاهدة الثلاثة؟

سادساً-إن الدول الحائزة على السلاح النووي لم تقدم للدول غير الحائزة الأطراف ضمانات أمن تلبي احتياجات ومشاغل تلك الدول غير النووية. وانطلاقاً من هذا، فإننا نؤكد على أهمية تنفيذ "قرار المبادئ والأهداف" الذي اعتمد في مؤتمر المراجعة والتمديد عام ١٩٩٥، وذلك عن طريق البدء بمفاوضات جديدة لوضع وثيقة ملزمة قانونياً وغير مشروطة تهدف إلى توفير ضمانات أمن شاملة للدول الأطراف غير الحائزة على الأسلحة النووية.

السيدة الرئيس،

لقد تابعت حكومة الجمهورية العربية السورية باهتمام كبير جولات المباحثات التي عقدتها حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع مجموعة (٥+١) حول الملف النووي الإيراني، ويحدونا الأمل دائماً أن يتم التوصل لاتفاق يضمن حق الجمهورية الإسلامية الإيرانية في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية من جهة، ويزيل أي سوء فهم من قبل الأطراف الأخرى حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني من جهة ثانية. وفي ضوء إعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية والأطراف الأخرى التوصل لاتفاق إطاري لإيجاد حل لهذه المسألة، فإن حكومة الجمهورية العربية السورية ترحب بالبيان الصادر عن الجانبين، وتكرر تأكيدها على أهمية تنفيذ الدول الغربية لالتزاماتها برفع العقوبات الاقتصادية الظالمة التي فرضتها طوال السنوات الماضية دون وجه حق على الشعب الإيراني.

السيدة الرئيس،

أود أن أشير إلى ما ذكره السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في بيانه أمس من أن الوكالة قد خلصت إلى أنه واقتبس "من المرجح جداً أن بناءً دُمّر في موقع دير الزور عام 2007 كان مفاعلاً نووياً كان ينبغي التصريح به إلى الوكالة"، وأود هنا أن أشير إلى أن مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية لم يدينا عدوان إسرائيل الفاضح على الموقع في دير الزور ربما لأنهما اعتادا على التساهل مع خرق إسرائيل لقراراتهما الشرعية والدولية المتعلقة بمنطقتنا دون حسيب أو رقيب، فقد رفضت إسرائيل التعاون مع الوكالة والسماح لمفتشيها وبالكشف والتحقق عن مصدر التلوث المحتمل الناجم عن الصواريخ الإسرائيلية والمواد التي استخدمتها في تدمير وتلويث الموقع. كما أود أن في هذا الخصوص أن أقرأ على مسامعكم أيها السيدات والسادة فقرة وردت في مذكرات المدير العام السابق للوكالة الدولية السيد محمد البرادعي، وهي الفقرة التي تظهر في الصفحتين 228 و229 من تلك المذكرات التي جاءت تحت عنوان: "The Age of Deception: Nuclear Diplomacy in Treacherous Times"، والفقرة باللغة الإنكليزية تقول وأقتبس:

"One of the strangest and most striking examples of nuclear hypocrisy, multilateral and multifaceted, must surely be Israel's bombing of the Dair Alzour installation in Syria in September 2007, and the aftermath of that attack.... I spoke out strongly, noting that any country with information indicating that the bombed facility was nuclear was under a legal obligation to report it to the IAEA. But no one came forward with such a report. For the six weeks following the bombing- the most crucial period in terms of our seeing inside the facility - we were unable to obtain any high resolution imagery from commercial satellites.

On October 28, in New York, I gave an interview on CNN' Late Edition with Wolf Blitzer. In response to Blitzer's question as to whether the Syrian facility was nuclear reactor; I said we had not seen any evidence to conclude one way or the other. But I was clear on one point: that "to bomb first and then ask questions later," as Israel had done, was deliberately undermining the system. Only the IAEA, I pointed out, had the means to verify allegations of clandestine nuclear activity..."

ويكمل البرادعي كلامه هذا في الصفحة 230 قائلاً، وأقرأ بالإنكليزية:

".... but it was clear that my condemnation of the bombing at Dair Alzour had touched a nerve.

John Bolton was openly supportive of Israel's action. In an interview on CNN's Late Edition, Wolf Blitzer asked Bolton what he thought of my public assertion that Israel should have brought its "evidence" to the IAEA. "If you believe that," Bolton retorted, "I have a bridge to sell you. The notion that Israel or the United States would put their national security in the IAEA's hands is just delusional." To hear these sentiments coming from the U.S ambassador to the United Nations was dreadful."

وها نحن، سيداتي وسادتي، لا نزال نسمع ادعاءات لا أساس لها من الصحة على لسان المدير الحالي للوكالة بدلاً عن مساءلة اسرائيل، الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي هي في حالة عدم امتثال فاضح لمعاهدة منع الانتشار ولكل ما تقوم عليه الوكالة، ولم نسمع من السيد المدير العام للوكالة أي

دعوة صريحة لإسرائيل للانضمام للمعاهدة ووضع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة التابع لوكالة الطاقة الذرية، كما يبدو أن السيد أمانو لم يطلع على مذكرات سلفه البرادعي. كذلك فإننا نود أن نذكر السيد أمانو بأنه علاوةً على أن سوريا طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها طرف في اتفاقية الضمانات الشاملة للوكالة وأيضاً مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها.

السيدة الرئيس،

إن مسؤولية نجاح أعمالنا تقع على عاتقنا جميعاً، فالمعاهدة تواجه تحديات علينا التصدي لها بشكل فعّال، كون هذه المعاهدة هي الأساس العالمي المخول بلجم انتشار الأسلحة النووية وتحقيق هدف نزعها، وكلنا أمل على أن تسهم مداولاتنا في المساعدة على تعزيز أسس هذه المعاهدة وإعمال تنفيذها بالشكل الذي يكفل ضمان السلم والأمن الدوليين.

شكراً السيدة الرئيس.